http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1868) السنة السابعة - الاربعاء (4) آب 2010

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الدولـة والتاريـخ.. أسئلـة فـي الأزمـة والاستبـداد

علي حسن الفواز

عوالم السياسة صاخبة بالمثيرات، ومفتوحة على فضاءات واسعة تستوعب الكثير من الرؤى والمفاهيم، وقراءة هذه العوالم تضعنا ايضا امام اشكالات ماأثارته السياسة كاجراءات ونظريات وسياقات على مستوى المكان والظاهرة، وعلى مستوى التاريخ، خاصة التاريخ الذي صنعته المؤسسة السياسية و الذي يضع الخطاب الديني في سياقات عمل هذه المؤسسة، ويقترح لها سلسلة من النظم والاجراءات، بدءا من صناعة المدرسة، الى القضاء، وصولا الى مؤسسة التفسير التي تضع النص في خدمة السياسات العليا للمؤسسة، وهذه النظرة المسيطرة هي التي تحولت فيما بعد الى تراث والى نمط متداول للتدين، وربما فرضت نفسها كشروط ايديولوجية للتدين.

ومع نشوء الدولة السياسية بقياساتها الدينية او القبائلية او القومية او الطائفية، نشأت عوامل غير سياسية لمقاربة مفاهيم الدولة ويقينياتها، وبالاتجاه الذي يحفظ القيمة السياسية لجوهر هذه الدولة بمواجهة الاخطار الداخلية والخارجية التي تهددها.

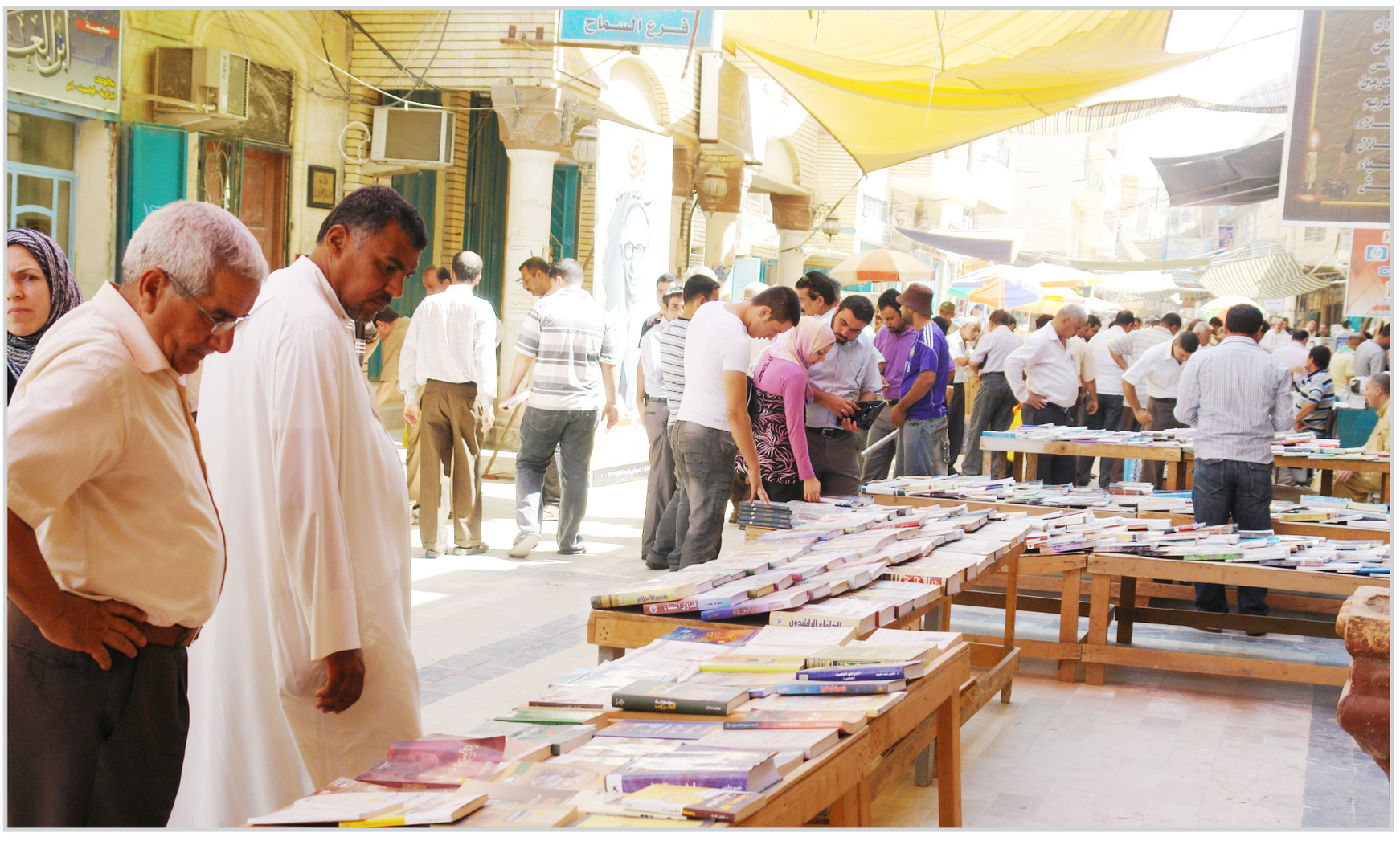

ومن ابرز هذه الاتجاهات هو مايتعلق بغياب المؤسسة الثقافية التي توازي المؤسسات الحاكمة (الدينية، السلالية) اذ ان هذا الغياب اتاح الفرص لنشوء الاشكال السرية للمعارضات التي راح ضحيتها الكثير من المثقفين في تاريخ الدولة بين النفي والغياب والقتل(طرفة بن العبد، ابو ذر الغفاري، سعيد بن جبير، ابن المقفع، ابن المعتز، السهروردي، وغيرهم) وكذلك ماهو في حاضر الدولة بدءا من(الكواكبي، سيد قطب، فهد، مهدي عامل، حسين مروة، سمير قصير، كامل شياع، فرج فودة، محمد صادق الصدر، محمد باقر الصدر، محمد باقر الحكيم، نصر حامد ابو زيد وغيرهم) والتي اضحت الان مصدر تهديد كبير للاشكال التقليدية للدولة ومؤسساتها الثقافية الخانعة، ومصدر مهم لاستشراف موتها الفلسفي والواقعي.

فهل يمكن للعالم السياسي ان يخضع الى قياد مثل هكذا اجراءات غير سياسية والتي حفرت وتحفر عميقا داخل الجسد السياسي للدولة؟ وهل يمكن ان تملك هذه الاجراءات المؤثرة الاهلية لاصطناع سياقات واحكاما وشروطا يمكن ان تكون مصدر تهديد خفي للفعاليات السياسية؟ وهل ان تاريخ السياسة الذي يرتبط بتاريخ ازمات الدولة القديمة، او سطوة المدينة السياسية يمكن ان يغيّر عاداته نحو اجراءات داخلية لمواجهة هذا الخطر، ام ان تغييرها سيكون مرهونا بالعامل الخارجي بدءا من انهيار الدول الاموية والعباسية وانتهاء بانهيار دولة صدام حسين، بكل ماتحمله هذه الانهيارات من تهديد وتجديد لموروثات القمع والاستبداد؟ وهل ان الثقافات الخلافية التي كانت جزءا من ظاهرة الدولة والمدينة تحولت الى مصادر طاردة، واسباب لاستشراء سسيولوجيا القمع الثقافي والطائفي؟

هذه الاسئلة تبقى مثيرة بقدر ما هي مؤثرة في وضع مثل هذه الاجراءات في الواقع، وفي النظام العمومي للمجتمع المحكوم بالاعراف اكثر مماهو محكوم بالقوانين والنصوص، لان هذا النظام رغم مايتبدى فيه من السياسي النصوصي، فان ثمة قوى غامضة ذات مرجعيات تاريخية، ظلت ومازالت تمارس ادوارا حافظة لنوعه القديم، وعميقة الاثر على تشكيل ماهو جديد في ملامحه واتجاهاته هوياته، ناهيك عن حيازتها للقدرة السرية على اصطناع المستشارين ورصاص الحروب التي ظلت على الدوام تهدد السلم الاهلي دائما واذكاء الصراعات الغامضة بين مصالح وحساسيات القوى التي تشكل مصدر تاريخ التخيّل للسرديات الكبرى في مجتمع الدولة والامة.

ولعل مايجري في عوالم السياسة من صراعات وعلاقات ومكائد وازاحات وتعريات يؤكد هذه المعطيات التي ظلت توجّه عملية التغيير في الخفاء، او تشلّ بالمقابل تشكل عمليات اخرى يمكن ان تزيح ماهو مغاير لنمطها النسقي المضمر على تسمية(كريم عبد). وليس لحكام السياسة أو منظريها أو عرابيها الا الايمان بقوة ماتمثله هذه القوى في اللاوعي الجمعي من خوارق وبطولات شعبية، وبحضورها في التأثير على طبيعة اي من المكونات المستحدثة التي باتت تستنسخ نفسها عبر ما تشكّله من انواع لـ(الدكتاتوريات) القادمة والتي تصطنع أحكامها الاستبدادية تحت عناوين كبيرة ومفاهيم عائمة للدولة والجماعة، وداخل علب من(الاستشارات) او الاجراءات والهيمنات الشرعية والمفهومية، واحيانا في اطار من السياسات والنظريات والمرجعيات الغامضة للتمويل المالي والفكري او وضعها ضمن مايسمى بالخطط والبرامج الستراتيجية التي تتبناها الدول الحديثة ومنظماتها السرية، او ربما الانضواء تحت مهيمنات عائمة وغامضة لما يسمى بالسياسات الدولية او المصالح الدولية او كماتسميه بعض الادبيات الغربية ب(ارادة المجتمع الدولي) واحيانا الخضوع الى شروط تعسفية وقهرية للمرجعيات المالية والتمويلية الغربية التي يجسدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد اخر من المنظمات الدولية. وطبعا هذه الارادة ليست بريئة، وليست معنية بمصالح المجتمعات، قدر اهتمامها الجوهري بمصالحها وحساباتها، وتوازن القوى التي تتعاطى مع استحقاقاتها السياسية والامنية والاقتصادية.

هذه القوى التي تأتي من الخارج دائما تملك الكثير من الاجراءات غير السياسية، لكنها المؤثرة في ان تصنع اثرا ضاغطا على السياسات، وان تصنع لها بالمقابل داخلا متماهيا، وارادات ثانوية تعمد الى تنفيذ او التبشير بسياساتها، لذا هي لا تعيش في عزلة، ولاتترك نفسها محكومة بعوامل الاغتراب اللغوي والفكري والوجودي عن النظام السياسي، ولا عن الجماعات السياسية، اوشروط العلاقات السياسية، ولا حتى عن طبائع القوى التي تنخرط في هذه العلاقات، اذ ان هذه القوى تعرف طريقها الى المستوى الجمعي المؤثر الذي يشكل مصدر الفاعلية في المجتمع السياسي اكثر من غيره، فهذا المجتمع السياسي، خاصة في الدول التي تعاني من الازمات والحروب والاحتلالات يعيش ازمات معقدة في الهوية وفي التمويل وفي هشاشة البناء المؤسسي، فضلا عن ان تعدد المكونات الديموغرافية والاثنية في هذا المجتمع تجعله الاكثر استعدادا لتقبل الحراك الذي يشرعن الدفاع عن المصالح والقبول بتوزيع الأدوار، وإدارة الازمات. مقابل ان المجتمعات الافتراضية الاخرى(الثقافية، المدينة، الدينية) تبقى اقل جاذبية وتأثيرا، مثلما تبقى محكومة هي الاخرى بما يترشح عن فعاليات المجتمع السياسي الذي يبقى مؤثرا في صناعة الظواهر، ورسم المصالح، والاهلية في وضع القوى الاخرى في عمليات اختبار متنوعة ومتعددة.

مفهوم الاجـراء غير السياسي لايعني بالضرورة نوعا من الميكانيكا التي تنتظم في سياقها المعادلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، او انه المسؤول عن اسباغ توصيفات معينة على العلاقات العامة او نظم الاتصالات، او انها المصدّ القادر على مواجهة البلايا التي تاتي بها السياسات، خاصة اذا ادركنا ان الحروب والصراعات والمجاعات والكوارث وحتى الاحتلالات هي جزء من ازمات الصناعة السياسية، بقدر ما ان ذلك الاجراء يعني الاحتيال على اعادة توصيف الوظائف، وتحت عناوين كبيرة وذات بريق مخادع، اذ تتلبس وظيفة هذا الاجراء مع الوظائف العامة، وظائف الدولة والمجتمع، ووظائف المؤسسات الدينية والاجتماعية والعائلية، ناهيك عن اندماجها مع مجموعة من الاليات التي تتداخل فيها الوظائف الثقافية والانماسية مع الفلسفات والمصالح والانماط الشعبية للدين والعلاقات الاجتماعية، والتي تكتسب بالتراكم شروط(الاعراف) واحيانا شروط القوانين التي تقود الى انتاج المزيد من القيود والمهيمنات، والمزيد من الخنادق والاصطفافات، واحيانا الى المزيد من(الاناساس)غير التقليدية والتي تنتمي الى توصيفات ثنائية يختلط فيها التوحش مع التمدين، والمقدس مع المحرّم، وكأنها تخضع الى ذات الاشكالات التي تحدث عنها شتراوس في مقارباته للعلاقات القرابية..هذه العلاقات الانماسية تم ترحيلها من سياقها الانماسي الى سياق سياسي، حيث بدت الدولة وكأنها مؤسسة قرابية محكومة بشروط علاقاتها العصابية العميقة، وليست مؤسسة مهنية لها بعد بعد وظيفي وتحكمها شروط وقوانين وتشريعات ومصالح سياسية، واحسب ان ظاهرة الدولة العراقية ومنذ اكثر من ثلاثين عاما ظلت خاضعة الى هذا القياس الذي جعلها في سياق استحواذي للبنيات القرابية، والمحكومة بالمقابل بشروط غير سياسية ومهنية، لكنها اكثر رعبا من السياسة.

التاريخ المعاصر للدولة والامة والجماعة أوجد لنا اشكالا من(التراجيديات)السياسية التي يختلط فيها المدون مع الشفاهي، والتاريخي مع السردي، حيث ان التثبيت القصدي لظاهر هذه المدونات وقرائنه بتثبيت الظاهر من النصوص، ومنع اي هامش للاجتهاد والتأويل والقراءة العميقة، يعني اهمال الكثير من الممارسات الشفاهية لثقافات مسكوت عنها كثيرا تحت عوامل تاريخية وايديولوجية عصابية قهرية، اي ان هيمنة الايديولوجيات البطريارکية على الناس هي التي لعبت الدور الاكبر طول قرون في انتاج السلطة الواحدة والفقه الواحد والحزب الواحد، وغيرها من الاشكال التجميلية للاستبداد والتي خضعت طوال هذا الزمن السياسي الى سلسلة طويلة من الانظمة السيميائية اللغوية وغير اللغوية، والتي انشدت ايضا الى استغراقات المرجعيات المثيولوجية، والثقافات الشعبية والخرافات وبالاتجاه الذي ظل يمنح السلطة بكل توصيفاتها قوة استثنائية للسيطرة على المكان والطقوس وبنى القرابة والبنى الاجتماعية كما يسميها محمد اركون.

لقد اختزل الاستبداد الكثير من التعريفات التي تخص ظواهر الثقافات والبنيات والجماعات، فالخطاب الديني لجماعة معينة صار هو النص الاصولي الطارد لغيره، والجماعة المهيمنة صارت هي المالكة للثروات والقوة والامن والايديولوجيا والنصوص، والسلطة صارت هي المختصر المفيد للموجهات الحاكمة للمعنى والنظام والقانون والخطاب، وان اي نقد يمكن ان يوجّه لهذا الاستبداد يعني الخروج الى المحظور، والتجاوز على الانساق الحاكمة، اي ان تكريس السلطة ارتبط بتكريس التاريخي الظاهر والذي ارتبط هو الاخر بدوغمائية مفرطة للحكم انتجت لنا انماطا وعلاقات وثقافات ونصوصا في الفقه والتفسير والتوصيف، تحولت في سياق التراكم الى منظور مقدس للحاكمية.

هذا التاريخ القهري للاستبداد اضعف مفهوم الدولة، ووضع امامها معوقات كثيرة، بدءا من ظاهرة التعدد والتنوع للمكونات التي تنتج ظاهرة الامة/الدولة، وانتهاء بمشروطية الدستور الجامع المؤطر لمفاهيم المواطنة والحريات والحقوق والعقد الاجتماعي والعلاقات بين الدولة والمواطن، والدولة والمجتمع..

كل هذا ارتبط بانتاج الظاهرة السياسية التي تحولت الى مجموعة من(السياسات التطبيقية) التي ارتبطت مع الطبائع المعقدة للمجتمعات المحكومة، وما تصطدم به من مهيمنات فرضتها انماط الاستعمار التقليدي، والاستعمار الامبريالي، والتمظهرات السسيوسياسية التي تشكلت في مرحلة مابعد(الكولينيالية)والتي اوجدت العديد من الاتباع والانماط والتشوهات السياسية والتنموية، فضلا عن اصطدامها مع التاريخ غير المكتوب، وانماط الثقافات السرية للقوى التي تتحصن بتاريخ طويل من الشفاهيات، اذ باتت هذا القوى تملك رصيدا قويا من(التراث الفخري)و(التراث الرمزي) وكذلك الكثير من العنف الرمزي والعنف الثقافي، والذي يروج لثقافات عنفية تقوم على اشاعة هدم التراثات الاخرى، بما فيها تراث الحكم والفقه والايديولوجيا، باعتبار ان هذا التراث يقوم على (جذر) قديم مؤسس على عملية طرد سياسي ومرجعي.

هذا النمط من الصراع داخل التاريخي المؤسسي/السياسي، والتاريخ الرمزي انعكس بكل قوة عبر مركبات من الصراعات الثانوية التي احكمت النص والتاريخ والجماعات والاثنيات الى احكامها، وانشغلت به طويلا عبر تأسيس العديد من المدارس والفرق والمدونات الفقهية، والكتب المرجعية وغيرها. وهذا الانشغال القصدي انتج الكثير من الاوهام التي تجاوز من خلالها العقل الفقهي السلطوي، الاصل الاجتهادي للخطاب الديني، ومايتعلق بالتعاطي مع انماط الصراع التقليدي الذي حظي عادة بالاهتمام خلال الفترات الاولى للدولة الاسلامية خاصة الصراع التقليدي بين الاسلام والمسيحية او بين الاسلام واليهودية، اذ تحولت الصراعات الثانوية الى متن سياسي وظفته السلطة الايديولوجية في مواجهة قوى المعارضة السياسية، اذ تحولت المخرجات والاحكام التي كانت تثيرها هذه المدارس الفقهية ورموزها المعروفة الى احكام غير سياسية تماما، حيث علاقتها بماهو خلافي في الاجتهادات، وبما يحمي الحكم والنص وقوتهما الرمزية والسياسية، وان اي نص خارج هذا القياس يقع في الهرطقة والبدع والتضليل، رغم ان اتجاهات اخرى تجد ان هذه الاجتهادات الخلافية هي تعبير عن صراعات حيوية بين اتجاهات مختلفة وليس الانغمار في عموميات ثقافية، اذ تجسد فكرة الجدل حيوية النقد، وفاعلية السؤال، خاصة وان الدولة الاسلامية في مراحلها المتقدمة، تحولت الى منظومة سياسية، والى حاكميات تحكم بارادة اشخاص/ملوك، وتحت عناوين فكرية/فقهية، وهي ماتماثل حكم الايديولوجيات، والذي يجعلها امام مشروعية النقد، والذي يعيد انتاج انساقه عبر الحكم بارادة العسكرية والانظمة الثيوقراطية.

انعكاسات الظاهرة السياسية في الدولة الاسلامية تجلت في سياق من الصراعات المتعددة، ولم تكن ظاهرة كاملة، اذ تبدت هذه الصراعات عبر وجود العديد من القوى المناهضة لها، والتي تملك قراءات خلافية لهذه الظاهرة وعبر العديد من الاتجاهات التي حملت وجهات نظر سياسية اخرى، ومنظورات فقهية واجتهادية تجاوزت به القياس التقليدي لمؤسسة الدولة في السياق الروحي والزمني للخطاب الديني، اذ اضحى هذا الخطاب ازاء سلسلة من القراءات التي وضعت النص التطبيقي كما يفهمه اركون في سياق المنهج الذي يغذي المفاهيم والتصرات والافكار بالوضوح والدقة والموضوعية، خاصة وان مفهوم الدولة ظل مفهوما عائما في سياقه السياسي، لان طبائع الحكم التي ترتبط بها تجاوزت التوصيف الشرعي لها في ان تكون دولة عادلة جامعة، وان الحرية فيها هي التمتع بالحقوق الشرعية في المعيش والوجود، والنأي عن الاغتراب والضياع النفسي واللغوي والسياسي والجنسي، خاصة وان الدين الاسلامي قد استوعب في سياق شرعنته للدولة والمدينة الكثير من الثقافات والشعوب واللغات والملل والنحل، وحتى تراث المدينة الاسلامية ارتبط هو الاخر بكل المنجزات الثقافية لاسماء اعلام تنتمي الى تلك الملل والنحل دونما عقد او حساسيات.

الدولة العراقية..ازمة النموذج

قراءة اشكالية الدولة المعاصرة(العراق نموذجا)تكشف لنا عن كل ازمات التاريخ التي رافقت ظاهرة الدولة العربية الاسلامية، وطرائق تشكل جماعاتها السياسية، ونمطية الحاكميات التي تولت عليها، وفرضت سياساتها الظالمة عليها، وحتى تشكل انماط صراعاتها المتعددة، وانماط معارضاتها السياسية والثقافية، اذ تبدت في هذه الدولة كل ازمات وعقد الجماعات وصراعاتها الدامية والتي ظلت تهدد السلم الاهلي دائما، وتهدد مشروع الدولة دائما بالعنف، وهو ما انعكس ايضا على المشروع السياسي الذي ظل مشوها وعقيما، وغير قادر على الاستفادة من اخطاء الدولة القديمة باتجاه بناء الدولة العادلة، الدولة المؤسساتية التي تضمن مسار ايجابي للتحولات والتغايرات التي تؤكد هوية الدولة الجديدة، وحتى مشروع الحداثة الذي راهن البعض عليه في التوافر على مصادر للتحول العام في بنية الدولة التي وقعت ضحية لحروب عبثية امتدت لاكثر من عشرين سنة كافية لانهاك اية دولة، واي مجتمع، فضلا عن الحصارات الاقتصادية المرعبة، الصراعات الداخلية التي انهكت الاقتصاد الوطني وشوهت السلام الاجتماعي، خاصة الحرب المعلنة على الكرد من الخمسينيات من القرن الماضي ولحد نهاية الالفية الثالثة، وكذلك الحرب غير المعلنة على المكونات الاخرى والتي جسدتها الطرق المرعبة في قمع الانتفاضة الشعبانية في الجنوب العراقي عام ١٩٩١، ناهيك عن فشل انتاج الدولة الجديدة يعني فشل ادوات هذا الانتاج وربما ضعف قدرة الكثير من القوى التي قادت مشروع الانتاج، وحتى العامل الخارج المتمثل ب(الاحتلال الخارجي) للعراق لم يكن اكثر تأثيرا من ضعف القوى الداخلية في التعاطي مع اشكالات واسئلة استحقاقات الدولة التي تحتاج بالضرورة الى برامج واسعة، والى توظيف حقيقي للثروات الوطنية، ولتعزيز برامج التحولات الديمقراطية في النظام السياسي والنظام الاجتماعي، والتي مازالت خاضعة الى مهيمنات مرحلة(ماقبل الدولة)الديمقراطية، حيث هيمنة الجماعات، واستشراء مظاهر الفساد السياسي والاداري والمالي، والصراع الداخلي بين المكونات السياسية وانعكاساتها على تأخير انتاج الاشكال السياسية الدستورية المعززة للديمقراطية، المناهج الدراسية، وعلى مستوى الملاكات التدريسية والخدمات، وعلى مستوى خلق البيئة التعليمية المناسبة التي تيسر اشاعة التعليم الاولى والثانوي بشكل يتزامن من سيرورة الدولة ومع برامجها التنموية، كما ان البناء التعليمي في مستوياته الجامعية والمتخصصة يحتاج الى الكثير من المراجعات العميقة التي تضعه في سياق تطورات الحلقات والبرامج الساندة لمشروع الدولة، لان ضعف هذا المشروع التعليمي، وغياب برامجه وخططه الاستراتيجية والمستقبلية، ومحدودية الدعم التمويلي للمؤسسات الجامعية ومراكز البحوث العلمية، يعني تحويل هذه المؤسسات الى مطابخ لتخريج المزيد من(البطالة)المقنعة، والقوى غير المنتجة، او تعطيل دورها اللوجستي في تبني منظومات المستقبليات في الدولة الجديدة، اذ ان بناء اي دولة يعني بناء القوى الساندة لها، وقوننة تنظيمها في سياق تتكامل فيه هذه البرامج مع قوى الدولة الجديدة.

المشروع الثقافي للدولة الجديدة ظل مشروعا مشوشا، وعائما وفاقدا للكثير من التوصيفات خاصة وان هذا المشروع ارتهن لانماط من القوى السياسية التي تملك منظورات غير واضحة لمفهوم الثقافة، ولاجراءاتها وبرامجها، ناهيك عن ان ازمة البنية الثقافة العراقية ذاتها تملك اساسا الكثير من موروثات الازمة، بدءا من ازمة انتاج الخطاب الثقافي المحكوم ايديولوجيا وقوميا بنزعات تستأثر السيطرة والمركزة، وانتهاء بوظيفة هذا الخطاب الذي ادمجته السلطات في نظامها السياسي والدعائي، والذي اسهم الى حدّ كبير في تخليق مضادات توصيفية للنظام في الداخل والخارج، ولعل طبيعة الميزانيات الباذخة التي تضعها الدولة السابقة في سياق تأمين الفعاليات الثقافية ودعم بعض برامجها ومؤسساتها وحتى نشاطاتها الغامضة في الداخل والخارج تعكس الاهمية التي كانت هذه الدولة توليها لهذا الجانب. واحسب ان الانهيار السريع للدولة السابقة لم ينه الكثير من الموروثات الثقافية المكرسة، ولم يغيّب الكثير من اشكالها التي مازالت في الخارج تعبّر عن ازمة وعي الثقافة العربية والاعلام العربي للتغيير الحادث في العراق، ولعل البعض يضعها بمثابة القلعة القديمة للدولة السياسية ازاء كل المتغيرات التي حدثت في العراق..

ومن هنا نجد خطورة اهمال الملف الثقافي من قبل القوى الجديدة، او تهميشها لهذا الملف وسوء تعاطيها مع ظواهره وضرورته واسئلته، مقابل تغليب اشكال بدائية وشعبوية لثقافات لاتملك شروطا فاعلة ومؤثرة ازاء معطيات الحداثة الثقافية والسياسية، اذ ان هذا التغييب يعكس ازمة الدولة ذاتها، وازمة ادواتها في ادامة مشروع الدولة الذي هو مشروع ثقافي في جوهره، ويعكس الحاجة الى تجديد الوعي بالدولة، عبر تجديد الوعي بهويتها واسئلتها، والحاجة الى شرطها الثقافي لتأمين خطوط المواجهة الساخنة مع المستقبل اولا، ومع تحديات النمط المغاير للدولة الذي باتت اشكاله امام استحقاقات الديمقراطية والبناء الدستوري، وتجاوز عقد الديكتاتورية والشمولية ثانيا، ومواجهة تحديات العنف والارهاب الذي تقوده قوى النمط القديم، والاجندات السياسية التي لم تستسغ التغايرات التي حدثت في العراق ثالثا.

الثقافة التي نقصدها هنا ليست معنية باعادة اجترار الثقافات التقليدية، او اعادة انتاج الخطاب التعبوي القرين بهيمنة الخطاب السياسي، بقدر ما هي الثقافة المعنية بانتاج بنيات مؤسسية تنهض باعباء النهضة الثقافية، والتي تعمل على تشجيع وتنمية الروح المدنية داخل مشروع النهضة الثقافية كبنية تعبّر عن تحولات الوعي الانساني، وكسيرورة لوجستية لدعن مشروع الدولة الجديدة، وقيم التحول المدني، لان العمل على انتاج تقاليد مدنية يعني العمل على تطهير العقل الثقافي العراقي من تاريخ الشموليات الثقافية، بمافيها الثقافة الرسمية والدعائية وحتى الثقافة الثيوقراطية التي كرس بعض انماطها النظام السياسي تحت اوهام الحملة الايمانية، وتحصين الاجيال الجديدة من اثار الثقافات الغربية واشاعاتها واخطار التلوث بمظاهر الفساد والثقافات الافتراضية للغرب الكافر.

في هذا السياق تمثل ضرورة الصناعة الثقافية واحدة من مصادر توطيد الصناعة السياسية، لان الثقافة هنا كخطابات هي الفضاء الذي تتشكل فيه مفاهيم التجديد والتنوير، وتتبدى فيه الرسائل الثقافية المعنية بصياغة الرأي الثقافي العام، مثلما هي الصناعة التعريفية التي تعيد قراءات كل ملفات الازمات في التاريخ والمعى والخطاب، وبالتالي ايجاد السياقات الكفيلة بتفكيك مرجعياتها، وتوظيفها في السياق الجديد بمواجهة كل عوامل(موت الدولة) اذ لا وجود للمفهوم خارج السياق، ولا وجود للوظيفة الا في الفاعلية التي تضمن لها الديمومة.

واعادة النظر في الصناعة الثقافية يعني ايضا ايلاء بناء المؤسسات الثقافية الاهمية القصوى، من خلال تمويل جهود بنائها، وتأهيلها، وتأهيل ملاكاتها، وتحريرها من عقد المركزيات القديمة، وبالتالي فان هذه الصناعة ستكون هي الصناعة الثقيلة التي تحمي الدولة والدستور والمواطن والمشروع الوطني والهوية، وتعضيد الاجراءات غير السياسية المهربة من السياقات المضللة لتكون جزءاً من سياق البنية المدنية المؤسسية للدولة ولقوتها الظافرة..